

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 80 () الواردية في الكتُب الفقهيَّة وهي عِبارة عَنْ
المادة (85) إِلَّا لَلْفَاطَةِ . مِثَالُ ذَلِكَ : لَمَّا كَانَتْ زَفَقَةُ
اللقِيظِ (وَهُوَ الْوَلَدُ الْمُتَرُوكُ فِي الشَّوَارِعِ مَجْهُولِ الْأَبِ
وَالْأَوَّلِيَاءِ) تَلَزَمُ بَيْتُ الْمَالِ وَيُؤَدَّى عَنْهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
فِيمَا لَوْ قَتَلَ شَخْصًا دِيَّةَ الْقَتِيلِ . فَتَرَكَتُهُ تَعُودُ إِلَى بَيْتِ
الْمَالِ لَوْ مَاتَ فَبَيْتُ الْمَالِ الَّذِي يَغْرَمُ زَفَقَاتِ اللَقِيظِ
وَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ الدَّيْنُ يَغْنَمُ تَرَكَتُهُ . (المادة 89) : يُضَافُ
الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ لَا الْأَمْرَ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبِرًا . هَذِهِ الْمَادَّةُ
فَرَعُ لِمَادَّةِ (95) ، وَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ كَلِمَةِ ' الْأَمْرُ ' لَا يَضُمُّ
بِالْأَمْرِ ' الْوَارِدَةِ فِي الْمُجَامِعِ وَوَكَالَةِ الْأَشْيَاءِ . مِثَالُ ذَلِكَ
: لَوْ قَالَ إِنْ سَانَ لَأَخَرُ : أَتَلَفَ مَالٌ فُلَانٍ فَفَعَلَ كَانَ الضَّمَانُ
عَلَى الْمُتَأَمُّورِ إِذَا فَعَلَ حَيْثُ لَا يُعَدُّ الْأَمْرُ مُجْبِرًا شَرْعًا كَمَا
يُعْلَمُ مِنْ بَابِ الْإِكْرَاهِ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالِيًّا
فَأَمْرُهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ (راجع المادة 295)
 . كَذَلِكَ لَوْ أَمَرَ شَخْصٌ رَجُلًا بِذَبْحِ شَاةٍ قَدْ بَاعَهَا مِنْ آخَرٍ وَلَمْ
يُسَلِّمْهَا فَذَبَحَهَا الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَبِيعَةٌ
فَلِلْمُشْتَرِي حَقُّ تَضَمُّنِهَا لِلذَّبْحِ وَلَيْسَ لَهُذَا أَنْ يَرْجِعَ
بِذَلِكَ عَلَى الْأَمْرِ وَالْحَاصِلُ أَنََّّهُ لَا يَرْجِعُ بِالضَّمَانِ عَلَى الْأَمْرِ
مَا لَمْ يَكُنْ مُكْرَهًا إِكْرَاهًا مُعْتَبَرًا . (مُسْتَتَنِيَّاتُ هَذِهِ
الْقَاعِدَةِ) لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ مُسْتَتَنِيٌّ وَاحِدٌ : وَهُوَ أَنََّّهُ لَوْ
أَمَرَ رَجُلٌ بِالْإِغْ عَاقِلٌ صَبِيًّا بِإِتْلَافِ مَالٍ فَأَتْلَفَهُ الصَّبِيُّ
فَالضَّمَانُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ حَسَبَ الْمَادَّةِ (960) إِلَّا أَنْ لَوْلِيَّهِ
الرَّجُوعَ عَلَى الْأَمْرِ بِمَا دَفَعَهُ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ
كَانَ الْأَمْرُ صَبِيًّا فَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ حَقُّ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ . (
المادة 90) : إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ أَوْ ضَيْفَ الْحُكْمِ
إِلَى الْمُبَاشِرِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَأْخُوضَةٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ . وَيُفْهَمُ
مِنْهَا أَنََّّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ أَيْ عَامِلُ الشَّيْءِ وَفَاعِلُهُ

بِالذَّاتِ مَعَ الْمُتَسَبِّبِ وَهُوَ الْفَاعِلُ لِلْسَّبَبِ الْمُفْعُضِي لِمَوْقُوعِ
ذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَمْ يَكُنْ السَّبَبُ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّتِيجَةِ
السَّبَبِيَّةِ إِذَا هُوَ لَمْ يُتَّبَعْ بِفِعْلٍ فَاعِلٍ آخَرَ ، يُضَافُ الْحُكْمُ
الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمُبَاشِرِ دُونَ
الْمُتَسَبِّبِ وَبِعِبَارَةٍ أَخْصَرُ يُقَدِّمُ الْمُبَاشِرُ فِي الضَّمَانِ عَنْ
الْمُتَسَبِّبِ ، تَعْرِيفُ الْمُبَاشِرِ - هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ التَّلَافُ مِنْ
فِعْلِهِ دُونَ أَنْ يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّلَافِ فِعْلُ فَاعِلٍ آخَرَ ،
مِثَالُ : لَوْ حَفَرَ رَجُلٌ بَيْئَرًا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَأُلْقِيَ أَحَدُ
حَيَوَانَاتِهِ فِي ذَلِكَ الْبَيْئَرِ ضَمِنَ الَّذِي أُلْقِيَ الْحَيَوَانُ وَلَا
شَيْءَ عَلَى حَافِرِ الْبَيْئَرِ ؛ لِأَنَّ حَفَرَ الْبَيْئَرِ بِحَدِّ ذَاتِهِ لَا
يَسْتَوْجِبُ تَلَفَ الْحَيَوَانِ وَلَوْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ فِعْلُ الْمُبَاشِرِ
وَهُوَ إلقاءُ الْحَيَوَانِ فِي الْبَيْئَرِ لَمَا تَلَفَ الْحَيَوَانُ بِحَفْرِ
الْبَيْئَرِ فَقَطْ ، وَرُبَّ قَائِلٍ يَقُولُ بِأَنَّ زَمَّ لَوْ لَمْ يَحْصُلْ فِعْلُ
الْحَفْرِ لَمَا تَأْتَى فِعْلُ الإلقاءِ ، فَبِمَا أَنَّ فِعْلَ الإلقاءِ هُوَ
الْمَوْصُفُ الْأَخِيرُ فَقَدْ أُضِيفَ التَّلَافُ إِلَيْهِ وَقَدْ وَرَدَ فِي
الْوَلَوِّ الرَّجِيَّةِ (كُلُّ حُكْمٍ يَثْبُتُ بِعِلَّةٍ ذَاتِ وَصْفَيْنِ يُضَافُ
الْحُكْمُ إِلَى الْوَصْفِ الَّذِي وَجِدَ مِنْهُمَا أَخِيرًا) ، أَمَّا إِذَا كَانَ
ذَلِكَ الْحَيَوَانُ سَقَطَ بِنَفْسِهِ فِي الْبَيْئَرِ فَإِذَا كَانَ حَافِرُ الْبَيْئَرِ
قَدْ حَفَرَهُ بِدُونِ أَمْرِ مِنْ وَلِيِّ الْأَمْرِ فَالضَّمَانُ كَمَا سَيَرَدُ فِي
الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ يَتَرْتَّبُ عَلَى حَافِرِ الْبَيْئَرِ ،